



مجلة كلية التربية . جامعة طنطا

ISSN (Print):- 1110-1237

ISSN (Online):- 2735-3761

<https://mkmgjournals.ekb.eg>

المجلد (٩١) العدد الثاني ج (٣) أبريل ٢٠٢٥



تمويل تعليم الدمج فى استراليا - دراسة حالة

إعداد

أ/ سالى عبد المنعم محيى الدين عبد المنعم

باحثة ماجستير بقسم أصول التربية

كلية التربية - جامعة طنطا

المجلد (٩١) العدد الثاني ج (٣) أبريل ٢٠٢٥ م

تمويل تعليم الدمج فى استراليا - دراسة حالة

أولاً: ملخص باللغة العربية

تعد استراليا أحد الدول ذات الاقتصاد القوى لذلك تميزت بنظام تعليمى مميز ، و قد كانت من اوائل الدول التى أخذت بفكرة الدمج التعليمى ، و التى تمحورت حول إلحاق الطلاب من ذوى الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم فى التعليم العادى . و واجهت الحكومة الاسترالية اول مطلب لعملية الدمج و هو ضرورة ايجاد التمويل الكافى لتلك العملية ، إذ أن الطلاب من ذوى الاحتياجات الخاصة يحتاجون الى تجهيزات خاصة فى العملية التعليمية و الى معلمين و أخصائيين و مهنيين من ذوى التخصص فى مجال الدمج . كل ذلك أدى الى اهتمام الحكومة الاسترالية بعملية الدمج و الاكثر أهمية هو توفير التمويل المطلوب لإنجاح تلك العملية. و الدراسة الحالية تلقى الضوء على كيفية توفير الحكومة الاسترالية التمويل اللازم لإنجاح عملية الدمج .



مجلة كلية التربية . جامعة طنطا

ISSN (Print):- 1110-1237

ISSN (Online):- 2735-3761

<https://mkmgmt.journals.ekb.eg>

المجلد (٩١) العدد الثاني ج (٣) أبريل ٢٠٢٥



Abstract:

Australia is one of the countries with economic powers, so it was distinguished for its education. It was one of the first countries to adopt the idea of inclusive education, which centers around special needs students with their peers in regular education. The Australian government faced the first demand for an inclusive, distinct and diverse process that is broad enough to provide guidance, as those with special needs require special equipment in the educational field and to teachers, specialists, with specialization in the inclusive education field. All of this requires the attention of the Australian government in an inclusive manner, and what is most important is providing the funding required to achieve success in this process. The study shed light on how the Australian government provides the necessary funding for the success of the inclusive process.

المقدمة

استراليا دولة ذات سيادة تضم البر الرئيسي للقارة الأسترالية، وجزيرة تسمانيا، والعديد من الجزر الأصغر. تقع في نصف الكرة الجنوبي جنوب شرق آسيا وغرب المحيط الهادي، عاصمتها كانبرا ويحيط القارة من الشمال بحر تيمور وبحر آرفورا ومضيق تورز ومن الشرق بحر كورال وبحر تسمان ومن الجنوب ممر باس، ويحيط بها من الجنوب والغرب المحيط الهندي. قبل احتلال الأوروبيين للقارة في أواخر القرن الـ١٨، كان يعيش في القارة سكان أستراليا الأصليون منذ ما يقرب من ٦٥,٠٠٠ عام الذين كانوا ينتمون لما يقارب من ٢٥٠ أسرة . وبعد أن إكتشفها الملاحه الهولنديون في عام ١٦٠٦ ، استولت بريطانيا على النصف الشرقي من أستراليا في ١٧٧٠، وكان أول استحواذ رسمي كامل على أستراليا في ٢٦ يناير ١٧٨٨، وعندها نما عدد السكان بثبات في العقود اللاحقة، وتم اكتشاف باقي القارة وعندها أضيفت خمسة مستعمرات إضافية للحكم الذاتي لولي عهد بريطانيا. (١)

في ١ يناير ١٩٠١، أصبحت المستعمرات الست اتحاد فيدرالي وتكون الكومنولث الأسترالي. ومنذ هذا الاتحاد الفيدرالي تكون في أستراليا نظام سياسي ديمقراطي ليبرالي مستقر هو نظام الكومنولث. يعد التعداد السكاني لأستراليا حوالي ٢٤,٨٩٩,١٠٠ مليون نسمة. ويتركز حوالي (٦٠%) من السكان في داخل أو قريب من عواصم الولايات مثل سيدني وميلبورن وبريزبان وبيرث وأديليد.

(١)

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7>

تعد العاصمة الدولية ،كانبيرا، في إقليم العاصمة الأسترالية. ويعد حوالي (٥٧%) من السكان يعيش إما في ولاية فيكتوريا أو في نيوساوث ويلز. تعدّ أستراليا دولة متقدمة، حيث تحتل المركز الثالث عشر في التقدم الاقتصادي والمركز السادس عشر في تصنيف مؤشر التنافس العالمي ٢٠١٠-٢٠١١ للمنتدى الاقتصادي وتصنف أستراليا في مراكز متقدمة في العديد من التصنيفات العالمية مثل: التنمية البشرية وجودة الحياة والرعاية الصحية والعمر المتوقع والتعليم العام والحرية الاقتصادية وحماية الحريات المدنية والحقوق السياسية. وتعدّ أستراليا عضو في الأمم المتحدة ومجموعة العشرين ودول الكومنولث وأنزوس ومنظمة التنمية الاقتصادية وإبيك ومنظمة التجارة العالمية ومنتدى جزر المحيط الهادي وتعدّ أستراليا الأولى في معيار جودة المعيشة خارج أوروبا. (١)

أكثر من ٨٠ في المائة من سكان أستراليا هم من أصول أوروبية، ومعظم الباقي من العرقيات الآسيوية، مع أقلية أصغر من السكان الأصليين بعد إلغاء سياسة «أستراليا البيضاء» في عام ١٩٧٣ أنشئت العديد من المبادرات الحكومية الرامية لتشجيع وتعزيز الانسجام العرقي استنادًا إلى سياسة التعددية الثقافية. على الرغم من أن اللغة الإنجليزية هي اللغة الأكثر استخدامًا أو اللغة الشعبية في أستراليا وكذلك في المؤسسات الحكومية، لكنها ليست اللغة الرسمية للبلاد، إلا أنه اصطلح على اعتبارها لغة شبه رسمية.

تعدّ مساحة أستراليا هي ٧,٦١٧,٩٣٠ كيلومتر مربع (٢,٩٤١,٣٠٠ ميل²) على سطح القارة الأسترالية. ويحدها المحيط الهندي من الغرب والمحيط الهادئ من الشرق، ويفصلها عن آسيا بحر آرافورا وبحر تيمور ويفصلها بحر تسمان عن نيوزيلندا، ويفصلها المحيط المتجمد الجنوبي عن القارة القطبية الجنوبية.

(١)

<https://www.ajnet.me/encyclopedia/2010/12/16/%D8%A3%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A>

تعدّ أستراليا أصغر قارة في العالم م وسادس أكبر دولة في العالم حسب المساحة. تعدّ أستراليا نظرًا إلى حجمها وانعزالها - قارة جزيرة وتعد أكبر جزيرة بالعالم. تعدّ مساحة شواطئ أستراليا ٣٤,٢١٨ كيلومتر ٢١,٢٦٢ ميل باستثناء كل الجزر البحرية وتمتلك أستراليا مناطق كثيرة وواسعة من المناطق الاقتصادية الخالصة تقدر ب٨,١٤٨,٢٥٠ كيلومتر مربع (٣,١٤٦,٠٦٠ ميل^٢).

هذه المنطقة الاقتصادية الخالصة لا تشمل الإقليم الأسترالي في القارة القطبية الجنوبية باستثناء جزر مكواري تقع أستراليا ما بين ٩ إلى ٤٤ جنوبًا، و ١٢٢ إلى ١٥٤ شرقًا. يعد الحديد المرجاني العظيم، هو أكبر منطقة للشعاب المرجانية في العالم، يقع في مسافة قصيرة عن شاطئ الشمالي الشرقي ويمتد نحو ٢,٠٠٠ كيلومتر (١,٢٤٠ ميل). يعد الفاصل الكبير المدى هي أكبر سلسلة جبال في أستراليا، فهي تمتد من شمال شرق ولاية كوينزلاند على طول الساحل الشرقي من خلال نيو ساوث ويلز ثم تصل إلى ولاية فيكتوريا في الجنوب لتتحول للغرب. ويعد أعلى جبل في الأراضي الأسترالية بطول ٢,٢٢٨ متر (٧,٣١٠ قدم) هو جبل كوسيزكو في منطقة غريت ديفايدنغ لا على الرغم من موجود جبل أكثر ارتفاع منه لكنه في المقاطعة الأسترالية جزيرة هيرد وهو جبل ماسون بيك الذي يصلح ارتفاعه إلى ٢,٧٤٥ متر (٩,٠٠٦ قدم). (١)

مشكلة الدراسة

تعد أستراليا أحد الدول ذات الاقتصاد القوي لذلك تميزت بنظام تعليمي مميز، وقد كانت من أوائل الدول التي أخذت بفكرة الدمج التعليمي، والتي تمحورت حول إلحاق الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم في التعليم العادي . وواجهت الحكومة الأسترالية أول مطلب لعملية الدمج و هو

(١)

<https://www.ajnet.me/encyclopedia/2010/12/16/%D8%A3%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A>

ضرورة ايجاد التمويل الكافى لتلك العملية ، إذ أن الطلاب من ذوى الاحتياجات الخاصة يحتاجون الى تجهيزات خاصة فى العملية التعليمية و الى معلمين و أخصائيين و مهنيين من ذوى التخصص فى مجال الدمج . كل ذلك أدى الى اهتمام الحكومة الاسترالية بعملية الدمج و الأكثر أهمية هو توفير التمويل المطلوب لإنجاح تلك العملية. و الدراسة الحالية تلقى الضوء على كيفية توفير الحكومة الاسترالية التمويل اللازم لإنجاح عملية الدمج . (١) و يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية فى السؤال الرئيس التالى :

كيف قامت استراليا بتمويل تعليم الدمج ؟

و يتفرع من السؤال الرئيس عددا من الاسئلة الفرعية هى:

١ - ما التطور التاريخى لعملية الدمج باستراليا؟

٢ - ما طبيعة نظام الدمج باستراليا؟

٣ - ما هى الفلسفة المسيرة لعملية الدمج باستراليا ؟

٤ - ما الاهداف التى دنتها الحكومة الاسترالية لإنجاح عملية الدمج بها؟

٥ - ما النمط الادارى السائد لعملية الدمج باستراليا؟

٦ - ما هو الدور الذى لعبه الاقتصاد الاسترالى فى تمويل عملية الدمج؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة فى التعرف على كيفية تمويل عملية الدمج باستراليا بهدف الاستفادة بها.

(١) هويدا محمد الاتربى ، فلسفة دمج ذوى الاحتياجات الخاصة بمدارس العاديين ، مجلة

دراسات فى التعليم الجامعي ، عدد ٣٧ ، ٢٠١٧.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية الى توضيح العلاقة بين اقتصاد الدولة الاستراليه و نجاحها فى

عملية تمويل

الدمج.

منهج الدراسة

نظرا لأن الدراسة الحالية تقوم على دراسة الواقع و تحليله بهدف الوقوف على كيفية تمويل عملية الدمج باستراليا فإن المنهج الوصفي عند مستوى التحليل يعتبر هو الأنسب للدراسة الحالية.

مصطلحات الدراسة

١ - تمويل تعليم الدمج : يقصد بتمويل تعليم الدمج قيمة ما تتفقه الحكومة الاسترالية على التعليم بشكل عام بعدما ضمت طلاب من ذوى الاحتياجات الخاصة الى المدارس العادية .

٢ - الدمج : و يقصد به إلحاق الطلاب من ذوى الاحتياجات الخاصة مع أقرانهم العاديين فى المدارس العادية.

حدود الدراسة

تضمنت حدود الدراسة ما يلى:

الحدود المكانية : دولة استراليا

الحدود الموضوعية : عملية الدمج

الدراسات السابقة

١ - دراسة كريستوفر بويل و آخرون بعنوان : مبررات التعليم الشامل فى أستراليا

The Justification for inclusive education in Australia. ٢٠٢٠ ،

تتناول هذه المقالة مبررات التعليم الشامل في أستراليا، مع إدراك المشهد الدولي الأوسع. بتزايد توفير التعليم المنفصل في العديد من البلدان، بما في ذلك أستراليا. استقر التعليم الجامع إلى حد ما مع تزايد الطلب على البيئات غير الشاملة. هناك ثلاثة مكونات رئيسية للحجة المؤيدة والمعارضة للتعليم الجامع وهي المبررات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية. هناك أدلة واضحة على أن التعليم الشامل في أستراليا يمكن تبريره في هذه المجالات. هناك ندرة في الأدلة التي تشير إلى أن التعليم الجامع أقل فائدة لجميع الطلاب

في المدارس العادية. في الواقع، تظهر الدراسات أن هناك ميزة اقتصادية للشمول الكامل، ولكن لا ينبغي النظر إلى ذلك على أنه فرصة لتوفير التكاليف في قطاع التعليم، بل باعتباره توزيعًا مناسبًا للموارد لضمان التعليم الفعال لجميع الطلاب بغض النظر عن ظروفهم. خلفية. الأدلة على الفوائد الاجتماعية والتعليمية واسعة النطاق حيث أبلغ كل من أولياء الأمور والطلاب عن نتائج إيجابية. يمكن أن يكون التعليم الدامج محفوفًا بالصعوبات، لكن هذه المقالة توضح بوضوح المبررات الإيجابية للبيئات التعليمية الدامجة. (١)

٢ - دراسة مؤسسة التحالف الأسترالي للتعليم الشامل بعنوان : دور تغيير القيادات في رسم خارطة طريق لتحقيق التعليم الشامل في استراليا - A : Driving Change : Roadmap for achieving inclusive education in Australia . أكتوبر ٢٠٢٠ .

بينت الدراسة ضرورة تحقيق التعليم الشامل في أستراليا للتلاميذ من ذوي الإعاقة كأمر ضروري لخلق المجتمع الشامل مدى الحياة لتحقيق فوائد للأطفال والشباب من ذوي الإعاقة . وقد سعت استراليا لإجراء تحول في التعليم لضمان توافق أنشطتها في مجال التعليم الشامل مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوو الإعاقة . لهذا تم الأخذ بفكرة الدمج وتم قبول الأطفال في مدارسهم المحلية لتجنيبهم الترحال لمسافات كبيرة للالتحاق بمدارس الدمج . وراعت الحكومة الأسترالية أن تكون تلك المدارس مزودة بتعليم شامل عالي الجودة. ورغم تلك الجهود التي قامت بها الحكومة الأسترالية فإن عملية الدمج لم تصل لنسبة مائة في المائة. وبينت الدراسة أن الحكومة الأسترالية لازالت تسعى الى زيادة نسب المقبولين بمدارس الدمج لتحقيق اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .

Christopher Boyle & others, The Justification for inclusive (١)
.education in Australia , Vol. 49 , 2020

و أكثر ما يهتم به القائمين على مدارس الدمج مواجهة التمييز والفصل بين الاطفال
العاديين و أقرانهم من ذوي الاعاقة. (١)

٣ - دراسة كيري دالي و آخرون بعنوان : القضايا الحالية والاتجاهات المستقبلية في
التعليم الأسترالي الخاص والشامل
Australian Special and Inclusive Education. أكتوبر ٢٠١٩ .

تستعرض الدراسة نماذج الإعاقة الطبية وحقوق الإنسان الاجتماعية والتفاعلية ، وتتنظر
في كيفية تأثير وجهات النظر المختلفة هذه على تقديم الخدمات التعليمية للطلاب ذوي
الإعاقة في أستراليا. وتؤكد أن التحول في السياسة التعليمية وتوفيرها، من الدعم إلى دمج
الطلاب ذوي الإعاقة، قد وُجد الحاجة إلى التطوير المهني المستهدف لكل من معلمي
التعليم العام والخاص . وتم تقديم نموذج يوضح المهارات الفريدة للمعلمين الخاصين
والمهارات والمعرفة والمواقف المشتركة المطلوبة من قبل جميع المعلمين لتنفيذ
التعليم الشامل الفعال ومناقشة أولويات البحوث المستقبلية. (٢)

(١) Australian Coalition for Inclusive Education, Driving Change: A Roadmap
for achieving inclusive education in Australia, October 2020, Australian
Coalition for Inclusive Education. In
<https://imaginemore.org.au/wp-content/uploads/acie-roadmap-final-october-2020.pdf>

(٢) Kerry Dally & others , Current Issues and Future Directions in Australian
Special and Inclusive Education , Australian Journal of Teacher Education ,
Vol. 44 , Issue 8 , 2019.

https://www.researchgate.net/publication/336797434_Current_Issues_and_Future_Directions_in_Australian_Special_and_Inclusive_Education

٤ - دراسة ليندا جراهام و اخرون بعنوان : ما وراء سالامانكا: تحليل الاقتباسات الخاصة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المتعلقة ببيان سالامانكا في أبحاث التعليم الشامل والخاص -

Beyond Salamanca: a citation analysis of the CRPD/GC4 relative to the Salamanca Statement in inclusive and special education research. ، ابريل ٢٠٢٠.

حفز بيان سالامانكا وإطار العمل الصادرين عن اليونسكو (١٩٩٤) بشأن تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بتوفير إطار عام للتعليم الشامل. وقد أكد الباحثون على أن البيان قد رفع مستوى الوعي بمفهوم الإدماج على المستوى الدولي. إلا أن الإدماج الحقيقي لا يزال هو الاستثناء وليس القاعدة. وعلى الرغم من أن التعليم الشامل هو حق أساسي من حقوق الإنسان بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٠٨) والتي اعتمدها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦ كمعاهدة دولية وصدقت عليها ١٨١ دولة ملزمة قانونًا للتمسك بشروطها. في هذه الدراسة انصب الاهتمام على دراسة مدى استيعاب علماء التعليم - باستراليا - لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق ببيان سالامانكا، من خلال إجراء تحليل للأدبيات المنشورة في مجالات التعليم الشامل والخاص بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠١٩. ثم تم تتبع استخدام كل وثيقة في الأدبيات مع مرور الوقت واختتمت الدراسة باستعراض استراتيجيات الدمج الشامل للوقوف على مدى مساعدتها في تحسين المعرفة باتفاقية حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة في التعليم الأسترالي و طرح أفكار عن

كيفية استخدام هذه الوثائق لتطوير التعليم الشامل على المستوى الدولي. (١)
(١)Linda J. Graham and others, Beyond Salamanca: a citation analysis of the CRPD/GC4 relative to the Salamanca Statement in inclusive and special education research, April 2020 .

<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13603116.2020.1831627>

رؤية تاريخية للتعامل مع المعاقين باستراليا
سعت استراليا للانخراط مع التوجه العالمى للاهتمام بذوى الاحتياجات الخاصة بوضع ما يمكن تسميته بخارطة الطريق لتحقيق التعليم المدمج ، باعتبار أن تحقيق التعليم المدمج في أستراليا للتلاميذ من ذوي الإعاقة أمر ضروري لخلق المجتمع المتكامل الذي تسعى اليه و الذى يعطى مردودة مدى الحياة للأطفال والشباب.

و لتحقيق ذلك كان هناك حاجة للتحويل في التعليم لضمان توافق أستراليا مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوو الإعاقة. و استندت تلك الخارطة على دعم جميع الاطفال الاستراليين فى مدارسهم المحلية والمزودة بإمكانات التعليم المدمج عالي الجودة.

و المنتبج لأنشطة الحكومة الفيدرالية الاسترالية سيجد الكثير من الأدلة التى تخبرنا بأن التعليم المدمج له دلالاته الواضحة. و أن الحكومة الفيدرالية الاسترالية نجحت فى إعداد التلاميذ من ذوي الإعاقة بشكل أفضل للإنخراط فى المجتمع الاسترالى مدى الحياة و بنجاح . و رغم ذلك فإن التلاميذ من ذوي الإعاقة فى أستراليا تواجه عددا من التحديات فى الوصول إلى التعليم المدمج كما هو معترف به من قبل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .

و لتحقيق ما سبق انشأت الحكومة الفيدرالية الاسترالية التحالف الأسترالي من أجل التعليم المدمج (ACIE) Australian Coalition For Inclusive Education (وهو عبارة عن ائتلاف وطني يجمع المنظمات العاملة في مجال التعليم المدمج و الذى تنتشر اعماله عبر انظمة الولايات والأقاليم . ويشمل ذلك المدارس الحكومية والمدارس غير الحكومية. ويعترف التعليم المدمج بحق كل طفل وشاب - بدون استثناء - فى أن يكون مرحبا به كمتعلم فى النظام التعليمى الأسترالى وأن توفر له الدولة إمكانات الإلتحاق بالتعليم المدمج . ويضمن ذلك التحالف كذلك ضمان التأكيد على أن بيئات التعلم و أساليب التدريس تدعم تلك المشاركة لجميع الأطفال والشباب على قدم المساواة بغض النظر عن الصفات الفردية لأى منهم.

وخارطة الطريق التى تسعى لتحقيق التعليم المدمج فى أستراليا معتمدة على الركائز الأساسية المتضمنة فى اتفاقية الامم المتحدة بشأن حقوق الاشخاص ذوى الاعاقة، لضمان منع العنف والإساءة والإهمال واستغلال التلاميذ ذوى الإعاقة بالمجتمع الأسترالى. واعتمدت خارطة الطريق على عدد من المحاور لضمان تحقيق التعليم المدمج فى أستراليا. تلك المحاور هى: التخلص التدريجي من التعليم المنفصل ، منع الإيقاف والطرده من المدارس للأطفال المعاقين، القضاء على الممارسات التقييدية التى تشعر ذوى الاعاقة بقيود لا يستطيعون أن يعبروا عن أنفسهم واحتياجاتهم فى حال وجودها، ازالة الحواجز والتمييز بين الاطفال من ذوى الاعاقة وأقرانهم العاديين، العمل على زيادة المخرجات التعليمية لعنصرى الدمج (ذوى الاعاقة ا عاديين) .

تلك المحاور تعمل بشكل متساوى لتحقيق تعليم مدمج يحقق أهداف المجتمع الأسترالى، كما يوضحها الشكل التالى:



شكل (١)

معايير تحقيق التعليم المدمج باستراليا

<https://engage.dss.gov.au/wp->

(١)

content/uploads/2020/11/CYDA-supplementary-resource-for-
NDS-beyond-2020-submission-1.pdf

نظام الدمج في استراليا

اهتمت استراليا بذوى الاحتياجات الخاصة مثلها مثل بقية بلدان العالم كعملية منفصلة للاهتمام بهم بشكل خاص. وفي منتصف السبعينيات بدأت أستراليا في دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في الفصول الدراسية العادية بعد ما يقرب من قرن بدلا من تعليم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في أماكن منفصلة. وكان هذا استجابة لكل من نتائج البحث حول الفعالية النسبية لبيئات التعليم الخاص، والتحول في المواقف في العالم الغربي تجاه كيفية تعليم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وكان أحد العوامل الهامة في تغيير المواقف هو مبدأ الدمج. والذي تم اعتباره كحق للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة في التعلم في بيئاتهم المعيشية أقرب ما يكون إلى الوضع لتسليط الضوء على

حق جميع الأفراد في أن يتم تقييمهم على قدم المساواة ، وأن تتاح لهم الفرصة للمساهمة بشكل هادف في مجتمعاتهم. ومنذ منتصف السبعينيات، تمثلت السياسة في أستراليا في دمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة لجزء من اليوم أو كله في الفصول الدراسية العادية كلما أمكن ذلك. و كان من الملحوظ أن المدارس التي ضم إليها ذوي الاحتياجات الخاصة ظلت كما هي بمرافقها دون إجراء أى تعديل يتوافق و احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة مثل المنحدرات و الحمامات و الطباعة بطريقة برايل. و فيما يتعلق بالمناهج الدراسية لم تشهد فى البداية أى تغييرات جوهرية تتلائم و تلك الفئة المدمجة و هذا فى حد ذاته كان معوق قابل عملية الدمج بالمدارس الاسترالية. و لذلك لم يتمكن العديد من الطلاب من الالتحاق بمدارس الحي الذى يعيشون فيه. (١)

(١)Konza, D. (2008). Inclusion of students with disabilities in new times: Responding to the challenge. p.38.

وعلى مدى العقدين والنصف الماضيين دفعت فكرة "الدمج" النقاش حول تعليم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصه بشكل مكثف. و يهدف الدمج إلى إزالة التمييز تمامًا بين التعليم الخاص والتعليم العادي وتوفير التعليم المناسب لجميع الطلاب، على الرغم من مستوى إعاقاتهم، في مدارسهم المحلية. و ادى ذلك بالضرورة الى إعادة هيكلة كاملة للنظام التعليمي بحيث تتحمل جميع المدارس مسؤولية توفير المرافق والموارد والمناهج الدراسية المناسبة لجميع الطلاب بغض النظر عن الإعاقة و هدف ذلك كله الى أن تكون عملية الدمج دمجا كاملا حتى يتساوى جميع الطلاب بالمدرسة الواحدة بحيث يمكن تلبية احتياجات الجميع. و يقع هذا الاتجاه ضمن أجندة واسعة للعدالة الاجتماعية الاسترالية ، والتي تجادل بأن المساواة للجميع يجب أن تشمل وصول جميع الطلاب إلى مدارسهم المحلية، وقد تم اشتقاق هذا الاتجاه من سياسات الأمم المتحدة التي تؤكد على حقوق الأطفال (اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ، ١٩٨٩ ؛ قواعد الأمم المتحدة الموحدة لتحقيق تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة. (١)

وأستراليا من أوائل الدول التي صدقت على بيان سالامانكا و الذي ضم اكثر من ٣٠٠ مشترك يمثلون ٩٢ حكومه و ٢٥ منظمة دولية فى الفترة من ٧ الى ١٠ يونيو ١٩٩٤ لتعزيز هدف التعليم للجميع و النظر فى السياسات اللازمة لتعزيز نهج التعليم الشامل. و تحديدا تمكين المدارس من خدمة جميع الاطفال و خاصة ذوى الاحتياجات الخاصة. و اكد البيان بموجب الالتزام التعليم للجميع و ضرورة توفير التعليم للاطفال و الشباب و الكبار من ذوى الاحتياجات الخاصة داخل النظام التعليمى العادى.

ومنذ ذلك الوقت، تم توسيع مصطلح "التعليم الشامل" ليشمل تعليم جميع الطلاب. و انعكس هذا في إعلان قومى للتعليم يحدد الأهداف التعليمية للطلاب في جميع أنحاء أستراليا. فرض ذلك على الحكومات الأسترالية بتوفير تكافؤ الفرص التعليمية لجميع الشباب الأسترالي. تلك المساواه تمكن الطلاب من تحقيق اهدافهم و تطوير امكاناتهم بشكل خاص و يتم تحقيق اعلى النتائج التعليمية بشكل عام. (٢)

(١)United Nations Educational Scientific and Cultural organization (1994). The Salamanca Statement and Framework for Action on Special Needs Education Salamanca, Spain: UN.

(٢)Council, E. (2019). Aalice Springs (Mparntwe) Education Declaration. Education Services Australia for the Council of Australian Governments.,17 .

وفرض الاخذ بهذا البيان الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. و فى عام ٢٠١٨ حدد تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن أستراليا تحتل المرتبة الرابعة من بين ٣٦ دولة فى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وعن الشكل السياسى للدولة الأسترالية فهى دولة اتحادية تتكون من ٧ ولايات و لكل ولاية دستورها ومؤسساتها التشريعية. الا أن المتبع لنظام التعليم فى استراليا يجد أن الحكومة الفدرالية قد تتدخل من وقت لآخر فى

سياسة التعليم التي تحددها الولايات بهدف ضمان توفير المهارات المطلوبة للعمل بالدولة. و عن التمويل فان الحكومة الفدرالية هي المسئولة عن دعم المتعلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة. و تحدد قيمة الدعم في كل ولاية طبقا لمطالبها القائمة على عدد الطلاب بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة المدمجين. (١)

فلسفة نظام الدمج

بداية يجب ايضاح أن الدمج في أستراليا يعني شيئان: دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس العادية والثاني دمج ذوي الثقافات المختلفة في المدارس العادية. و تبنت استراليا هذا المفهوم للدمج تطبيقا لاعلان حقوق الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ١٩٧٥. وكذلك قانون الكومنولث للتمييز على اساس الاعاقة لعام ١٩٩٢. اما النوع الثاني من الدمج فقد تبنته الدولة الاسترالية نظرا لسيلستها المعلنة لفتح باب الهجرة اليها من الثقافات الاخرى على مستوى العالم لحاجتها الى قوى بشرية للعمل بها. المساحة الشاسعة لاستراليا والتي تبلغ تحتاج الى قوى بشرية تتعدى الامكانيات البشرية الاسترالية. وعليه يمكن القول أن اعلان ١٩٧٥ و قانون ١٩٩٢ هما الركيزه الاساسية لصياغة السياسة التعليمية بأستراليا. (٢)

()Chambers, D., & Forlin, C. (2021). An Historical Review from Exclusion to Inclusion in Western Australia across the Past Five Decades: What Have We Learnt? Educ. Sci. 2021, 11, 119. Special and Inclusive Education, 193.,3.

(٢)Ruddock, P. H. I. L. I. P. (2005). Disability standards for education 2005. Commonwealth of Australia. Federal Register of Legislative Instruments F2005L007672006.

وحددت دول الكومنولث مجموعه من المعايير تؤكد على فلسفة دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بالمدارس الأسترالية بموجب قانون الكومنولث للتمييز و الذي يسعى إلى القضاء

بقدر الإمكان على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. و كذلك بموجب المادة ٢٢ من القانون ١٩٩٢ الذى حدد ان السلطة التعليمية و التمييز ضد أى فرد - على الاراضى الاسترالية - على أساس إعاقة. و المادة ٣١ من قانون ١٩٩٢ تمكّن المسئول عن عملية الدمج من صياغة معايير الإعاقة و التى على أساس منها يتم قبول ذوو الاحتياجات الخاصة فى عملية الدمج و تأخذ تلك المعايير حكم التشريعات التى تخضع للقانون لى تكون ملزمة للعاملين على عملية الدمج فى الاقاليم و الولايات الاسترالية. و تناولت تلك المعايير عدد من الجوانب و هى:

- الالتحاق بمدارس الدمج.
 - الانخراط فى العملية التعليمية.
 - تطوير المناهج الدراسية
 - خدمات دعم الطلاب.
 - وضع الحلول الملائمة لما قد يظهر من مشكلات اثناء عملية التطبيق.
- والهدف العام من تلك المعايير هو تنظيم عملية الدمج و ايجاد نوع من الالفة بين ذوى الاحتياجات الخاصة والطلاب العاديين لهدف رئيس هو تحقيق تكافؤ الفرص بين الطلاب فى التعليم الاسترالى بشكل عام.(١)

(١) PHILIP MAXWELL RUDDOCK, Attorney-General(2005) formulate these Standards under(paragraph 31 (1) (b) of the Disability Discrimination Act1992.

وأكدت فكرة المعايير على أن فلسفة دمج ذوى الاحتياجات الخاصة بالمدارس يعنى أن مدرستهم ترحب بجميع الطلاب فى بيئات مناسبة لأعمارهم. ويتم كذلك دعمهم للتعلم والمساهمة والمشاركة فى جميع جوانب الانشطة المدرسية. وتتمحور عملية الفلسفة لىس فى الفكرة لعامة التى تحكم عملية الدمج فقط ولكن فى الجوانب التطبيقية التى تضمن نجاح عملية الدمج. تلك الجوانب هى تطوير البنية التحتية للمدارس وصياغة تصاميم

للمدارس تتفق و وجود فئة المدمجين بها بما في ذلك الفصول الدراسية والبرامج والأنشطة بحيث يتعلم جميع الطلاب (مدمجين و عاديين) ويشاركوا معًا. (٢) وفي عام ٢٠٠٥ تم صياغة أسس تنفيذية لتحقيق ذلك و تعد المبادئ التوجيهية التي استندت إلى معايير الإعاقة الأسترالية للتعليم. و لاقت تلك المعايير دعم الحكومة الأسترالية و التي اثرت بشكل ايجابي في عمليتي التخطيط للتعليم و الدعم المخصصين لمدارس ذوى الاحتياجات الخاصة و تلك المعايير:

- يمكن لجميع الطلاب التعلم.
- لكل طفل الحق في تعليم عالي الجودة.
- يوفر المعلمون الفعالون خبرات تعليمية جذابة وصارمة لجميع الطلاب (المعلم الديمقراطي).

تعد البيئة الآمنة والمحفزة جزءًا لا يتجزأ من تمكين الطلاب من استكشاف مواهبهم والبناء عليها وتحقيق نتائج التعلم ذات الصلة.

Australian Government. (2015). Planning for personalised (١) learning and support: A national resource. Canberra: DET, p.2

- يتم اعادة صياغة الاحتياجات التعليمية المرتبطة بالمناهج و الانشطة بحيث تحدث توازن بين الطلاب (مدمجين - عاديين). ()

و استعان القائمين على العملية التعليمية في استراليا بتلك المعايير السابق ذكرها في وضع تصور عام للتعليم على أساس من السمات الرئيسة للمفاهيم التعليمية الأكثر استخداما. تلك المفاهيم هي التي تحدد الدمج بناءً على سمات وخصائص رئيسة معينة مثل توزيع الطلاب على الفصول بما يتناسب و اعمارهم و تمكين الطلاب من الالتحاق بأقرب مدرسة لهم. كل ذلك من أسس و معايير تم اعتباره إطارًا فلسفيًا للتعليم الشامل (المدمجين) جنبًا إلى جنب مع القائم بالفعل في المدرسة و الفصول الدراسية للعاديين. وقد

ساعدت تلك الاسس والمعايير على مراعاة توفير القدرات بشكل متنوع و كذلك غياب التحيز وعدم المساواه. وكل ذلك جاء تحقيقا للمادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول المتساوي إلى التعليم المجاني والشامل، مع تعديلات ودعم معقول لاستخدام إمكاناتهم الكاملة والمشاركة بفعالية في المجتمع. وكل ما سبق من معايير واطر تنفيذيه تم اعتباره فلسفه تحكم عملية الدمج باستراليا و كاه دول الكومنولث. ويعد هذا شرطاً للدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك أستراليا، لضمان نظام تعليمي شامل على جميع المستويات للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة دون تمييز وعلى أساس من تكافؤ الفرص. وفي عام ٢٠١٦، خلصت لجنة مراجعة التعليم والتوظيف التابعة لمجلس الكومنولث إلى أنه "من

الواضح أن أستراليا عليها التزامات لضمان إتاحة التعليم الشامل لجميع الأطفال . (١) و من هذا المنطلق أصبحت أولوية الدمج لجميع الأطفال واضحة في المعايير المهنية الأسترالية للمعلمين و تلك المعايير هي:

- أن يلبى التدريس احتياجات التعلم المحددة للطلاب من خلال مجموعة من القدرات.
- صياغة استراتيجيات تدريسية تدعم المشاركة الكاملة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
- أن تتضمن المناهج عددا من الأنشطة للطلاب جميعا (مدمجين - عاديين).

أهداف الدمج في استراليا

تلعب الحكومة الفيدرالية دورًا رئيسيًا في وضع السياسات وتطوير البرامج للدمج الشامل، ويجري التشاور والتعاون بشأنه بين مختلف مستويات الحكومة من خلال المجلس الدائم للتعليم المدرسي والطفولة المبكرة، الذي يقدم تقاريره إلى مجلس الحكومات الأسترالية. ومنذ عام ٢٠١٤، قدمت المجموعة الاستشارية الوزارية لتعليم المعلمين المشورة للحكومة حول

كيفية وضع دورات تعليم للمعلمين الجدد تضمن لهم بشكل أفضل المزيج الصحيح من المهارات الأكاديمية والعملية اللازمة للفصل الدراسي.(٢)

(١)Commonwealth of Australia.(2016). Access to real learning: the impact of policy, funding and culture on students with disability, Parliament House, Canberra.

(٢)Australian Government. (2011). Australian Professional Standards for Teachers. AITSL, Melbourne, p.7.

ويحدد إعلان ملبورن بشأن الأهداف التعليمية و مسؤوليات وزراء التعليم في الولايات، والتي تتمثل في دعم التدريس الجيد والقيادة المدرسية، وتعزيز المناهج والتقييم.(١) و دعم نظام التعليم الأسترالى الاتى:

- تقديم الخدمات التى تساعد على بناء قدرات الطلاب.

-تقديم برامج للتعلم و الرعاية المبكرة.

-تقييم طلبات التمويل وإبلاغ المسؤولين بنتائج هذا التقييم.

-معالجة المشكلات والإعاقات التى قد تحول دون عملية الدمج.

وإجمالاً ركز التعليم الأسترالى الهدف من عملية الدمج فى عدد من الأهداف هى:

١- تعزيز المساواه و عدم التمييز.

٢- جميع الاطفال الأستراليين لهم الحق فى التعليم وعلى النظام التعليمى بذل الجهود لتدعيم الابداع لديهم.

٣- الحضور الالزامى فى المدرسة بين ٦ و ١٦ عام لضمان تحقيق الاهداف الموضوعه.

٤- يتم تقديم التعليم وفقاً لقانون عدم التمييز ضد المعوقين لعام ١٩٩٢ . (١)

(١) Barr, A., Gillard, J., Firth, V., Scrymgour, M., Welford, R., Lomax-Smith, J., ... & Constable, E. (2008). Melbourne declaration on educational goals for young

(٢) Duncan, J., Punch, R., Gauntlett, M., & Talbot-Stokes, R. (2020). Missing the mark or scoring a goal? Achieving non-discrimination for students with disability in primary and secondary education in Australia: A scoping review. Australian Journal of Education, 64(1), 54-72.

إدارة مدارس الدمج فى استراليا

كما تم ذكره من قبل فإن استراليا تتكون من ٧ ولايات و يقع الاشراف المباشر على التعليم بشكل عام و على التعليم الخاص بشكل خاص على كل ولاية. وهناك اختلافات صغيرة بين أنظمة التعليم في كل ولاية. وهناك نوعان من قطاعات التعليم الرئيسية داخل كل ولاية -المدارس الحكومية والمدارس غير الحكومية. يتم تصنيف المدارس غير الحكومية على أنها مدارس كاثوليكية ذات طابع دينى لذا فهي تكون مستقلة عن نظام التعليم العام. ويندرج فى النظام التعليمى مدارس ذات طابع خاص للاطفال ذوى الاحتياجات الخاصة يطبق بها برامج تعليمية خاصة. تلك المدارس هى التى تطورت فيما بعد لتندمج مع المدارس العادية لتطبيق فكرة الدمج. وقد تستخدم تلك المدارس فصولا علاجية أو مناهج ذات طبيعه خاصة لتلبية حاجات الطلاب ذوى القدرات المختلفة. (١)

الاقتصاد فى استراليا

لدى أستراليا سوق اقتصادي ذات إنتاج محلي مرتفع مع انخفاض معدل الفقر. ويعدّ الدولار الأسترالي العملة الرسمية للدولة، وأيضًا لجزيرة كريسمس وجزر كوكس وجزيرة نورفولك ، فضلًا عن دول جزر المحيط الهادي المستقلة كيريباتي وناورو وتوفالو. وفي

عام ٢٠٠٦ بعد اندماج بورصة الأسترالية وبورصة العقود الآجلة بسيدني، أصبح سوق الأوراق المالية بأستراليا تاسع أكبر سوق في العالم .

وتصنف أستراليا الثالثة في مؤشر الحرية الاقتصادية ٢٠١٠ وتعد أستراليا في المركز الثالث عشر كأكبر اقتصاد والتاسعة من حيث الناتج المحلي الأجمالي للفرد المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وكندا

Marks, G. N. (2015). Do Catholic and independent schools “add-value” to students’ tertiary entrance performance? Evidence from longitudinal population data. Australian Journal of Education, 59(2), 133-157.

واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الدولة مصنفة في المركز الثانية ضمن مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة ٢٠١٠ والأول في مؤشر الازدهار لإحصائيات ليجاتوم ٢٠١٠. وكل مدن أستراليا الكبرى تصنف ضمن إحصائيات العالمية للمدن التي يمكن العيش بها: حيث تصنف ملبورن في المركز الثاني ضمن إحصائيات ذي إيكونوميست لعام ٢٠٠٨ ضمن أكثر مدن يمكن العيشة بها، ويليه بيرث وأدليد وسيدني في المركز الرابع والسابع والتاسع. (١)

طرحت حكومة هوك الدولار الأسترالي عام ١٩٨٣ وعدلت على جزء من النظام المالي. وقد تبع هذا التغير تغيير جزئ لسوق المال وخصخصة المزيد من الشركات المملوكة للدولة وعلى الأخص في مجال الاتصالات. تم وقد تغير نظام الضرائب غير مباشرة في يوليو ٢٠٠٠ مع خدمة (١٠%) ضريبة السلع والخدمات ويعتمد النظام الضريبي في أستراليا على ضريبة الدخل الشخصي ودخل الشركة كمصدر رئيسي لعائدات الحكومة.

في يناير ٢٠٠٧ ، كان هناك عدد ١٠,٠٣٣,٤٨٠ نسمة يعملون. حيث بلغ نسبة البطالة (٥.١%). وارتفعت بطالة الشباب (١٥-٢٤) من (٨.٧%) إلى (٩.٧%) عبر ٢٠٠٩-٢٠٠٨. وعلى مدار العقد الماضي، كانت نسبة التضخم المالي عادة تتراوح ما بين (٢-

٣) ونسبة العائد الأساسي (٥-٦ %) . وقد وصل معدل قطاع الخدمات الاقتصادية، الذي يشمل السياحة والتعليم والخدمات المالية والمحاسبة إلى (٧٠%) من إجمالي الناتج المحلي. تعد أستراليا، الغنية بالموارد الطبيعية، أكبر

(١) تقرير التنمية البشرية للامم المتحدة، عدد خاص في الذكرى العشرين، الثروه الحقيقيه للامم مسارات الى التنمية البشرية، ٢٠٠٨ .

٢٠١٠ والذهب - والطاقة على هيئة غاز طبيعي وفحم على الرغم من معدل الزراعة والمصادر مصدر للمنتجات الزراعية - خاصة القمح والصوف - والمنتجات المعدنية - مثل خام الحديد الطبيعية يمثل (٣) و (٥%) من إجمالي الناتج المحلي، وذلك لأنها تسهم بشكل كبير في التصدير.

وتعدّ من أستراليا هم المليون والصين والولايات على هيئة غاز طبيعي وفحم على الرغم من معدل الزراعة والمصادر الطبيعية يمثل (٣%) و (٥%) من إجمالي الناتج المحلي، وذلك لأنها تسهم بشكل كبير في التصدير. وتعدّ أكبر مستوردين من أستراليا هم اليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب كوريا ونيوزيلندا. وتحتل أستراليا المركز الرابع في تصدير النبيذ، حيث يسهم في ٥.٥ \$ مليار سنويًا لاقتصاد الدولة.

تمويل الدمج بأستراليا

تقوم الحكومة الاستراليه تحت اشراف الكومنولث بتحديد ميزانيه لكل طالب ملتحق بالتعليم. ففي ٢٠٢٤ قدرت تلك الميزانية ب ٢٩.١ مليار دولار و شمل ذلك ١١.٢ مليار دولار دعما للمدارس الحكوميه و ٩.٨ مليار دولار للمدارس الدينية و ٨مليار دولار للمدارس المستقلة. ورغم مسئوليه الحكومه الاستراليه عن هذا التمويل الا انها لا تتدخل بشكل مركزي فى اداره المدارس او تعيين المعلمين، لانها مسئوليه مشتركه بينها و بين حكومات الولايات طبقا لما اقره قانون عام ٢٠١٣، و هو الذى طور من قانون المدارس

عام ٢٠٠٨. و طبقا للبند ١٢٧ من قانون عام ٢٠١٣ يقوم وزير التعليم بتقديم تقرير سنوي للبرلمان يوضح به التمويل المقدم مبينا به اوجه الصرف فى العام المنتهى. و كما اوضحت تقع على عاتق الحكومة الاستراليه تمويل التعليم بشكل عام ، (١) و يفهم من ذلك

(١) Review of the inclusion Support program, Australian Government Department of Education, September 2023.

ان الحكومة تدعم الطلاب ذوى الاحتياجات الخاصه ضمينا فى الدعم المقدم للمدارس. وهنا نتساءل ماذا يحدث فى حالة المدارس الخاصه؟ و تقر التقارير الموضحة بالملاحق ان الحكومة الاستراليه تدعم المدارس الخاصه فيما يخص الطلاب المدمجين فقط. فنظرا لعدم تدخل الحكومة فى الاعمال الاداريه للمدارس فتقوم كل مدرسه بتحديد الميزانيه المطلوبه لها للطلاب العاديين من خلال عدد الطلاب بها و تكلفه كل طالب كما تقره الوزاره. و فيما يتعلق بالطلاب المدمجين فتقوم المدرسه بتحديد الاحتياج المالى طبقا لعدد الطلاب المدمجين و حجم الاعانه المقدمه لهم طبقا للجداول التى حددتها الوزاره عند تقديمها للدعم المادى للمدارس الخاصه.

تدعم الحكومة الأسترالية التعليم بشكل عام و تعليم الدمج بشكل خاص. فتقوم الحكومة الأسترالية بدعم الطلاب ذوى الاحتياجات الخاصه فى المدارس. ويستمر تمويل طلاب المدارس ذوى الاحتياجات الخاصه بالمراحل التعليميه المختلفه. وتعمل الحكومة الأسترالية على زيادة التمويل للمدارس فقد ارتفع من ١٨.٧ مليار دولار فى عام ٢٠١٨ و سيصل الى بنحو ٣٣.٠ مليار دولار فى عام ٢٠٢٩. و تستثمر الحكومة ما يقدر بـ ٣١٨.٩ مليار دولار لتمويل المتكرر للمدارس من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٩. و يتم توفير ٣٣.٠ مليار دولار من هذا المبلغ ويخصص للطلاب ذوى الاحتياجات الخاصه. و ينمو تمويل الطلاب ذوى الاحتياجات الخاصه بنسبة ٦.٨٪ كل عام خلال هذه الفترة. وذلك لضمان أن يكون تمويل ذوى الاحتياجات الخاصه متسقا بين الولايات السبع. وكان عدم الاتساق فيما قبل

بين الولايات يأتي من التعريفات المختلفة للاعاقات لذوى الاحتياجات الخاصة فى الولايات السبع. و كان يعني ذلك أنه يمكن تمويل الطالب الذي يعاني من نفس الإعاقة في ولاية ما دون دولة أخرى.

(١)Review of the inclusion Support program, Australian Government Department of Education, September 2023.

لذلك رصدت الحكومة الاسترالية ميزانية خاصة بالطلاب المدمجين. و الجداول التالية توضح المبالغ المرصودة من الحكومة الاسترالية للأفراد ذوى الاحتياجات الخاصة طبقا للمرحلة الدراسية و درجة الاعاقة.

وفيما يتعلق بالمدارس الغير حكوميه فيتم تحديد ميزانيه ذوى الاحتياجات الخاصه المدمجين طبقا لنصيب كل فرد، والتي يتم تحديدها طبقا لمستوى الاعاقه و العام الدراسى الملحق به. و تقوم الوزاره بدفع القيمه المقدره من خلال حساب بنكى باسم المدرسه يتم السحب منه لتنفيذ البرامج والانشطه الخاصه بالدمجيين. وتشتترط الوزاره ان يقدم المسئول التنفيذى بكتابة تقرير مفصل بينود الصرف ، وعن ما تم توفيره من تلك الميزانية نتيجة لظروف طارئه مثل (وفاه الطالب ا تركه للمدرسه) و اشتترطت الوزاره ان يقدم ذلك التقرير خلال ١٤ يوم من حدوث التغيير. وتركت الوزاره الحريه للمدرسه فى استثمار جزء من تلك الميزانيه على أن تضاف ارباح ذلك الاستثمار الى الميزانيه العامه للدمج بالمدرسه. وتستفيد الوزاره من التقارير المقدمه من مسئولى المدارس باصدار توجيهات دورية لباقي المدارس بالتجارب والافكار الخاصه بعملية التمويل فى المدارس الاخرى لتطبيقها بمدارسهم.



قائمة المراجع

أولا : مراجع باللغة العربية

١ - هويدا محمد الاتري ، فلسفة دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بمدارس العاديين ، مجلة دراسات في التعليم الجامعي ، عدد ٣٧ ، ٢٠١٧ .

٢ - تقرير التنمية البشرية للامم المتحدة، عدد خاص فى الذكرى العشرين، الثروه الحقيقيه للامم مسارات الى التنمية البشرية، ٢٠٠٨ .

ثانيا : مراجع باللغة الانجليزية

- ١Review of the inclusion Support program, Australian Government Department of Education, September 2023.

- ٢Chambers, D., & Forlin, C. (2021). An Historical Review from Exclusion to Inclusion in Western Australia across the Past Five Decades: What Have We Learnt? Educ. Sci. 2021, 11, 119. Special and Inclusive Education, 193.,3.

- ٣Christopher Boyle & others, The Justification for inclusive education in Australia , Vol. 49 , 2020.

- ٤Linda J. Graham and others, Beyond Salamanca: a citation analysis of the CRPD/GC4 relative to the Salamanca Statement in inclusive and special education research, April 2020 .

<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13603116.2020.1831627>

- ٥Duncan, J., Punch, R., Gauntlett, M., & Talbot-Stokes, R. (2020). Missing the mark or scoring a goal? Achieving non-discrimination for students with disability in primary and secondary education in Australia: A scoping review. Australian Journal of Education, 64(1), 54-72.

<https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/13603116.2020.1831627>

- ٦Australian Coalition for Inclusive Education, Driving Change: A Roadmap for achieving inclusive education in Australia, October 2020, Australian Coalition for Inclusive Education. In

<https://imaginemore.org.au/wp-content/uploads/acie-roadmap-final-october-2020.pdf>

- ٧Council, E. (2019). Alice Springs (Mparntwe) Education Declaration. Education Services Australia for the Council of Australian Governments.,17.

- ٨Kerry Dally & others, Current Issues and Future Directions in Australian Special and Inclusive Education, Australian Journal of Teacher Education , Vol. 44 , Issue 8 , 2019.



https://www.researchgate.net/publication/336797434_Current_Issues_and_Future_Directions_in_Australian_Special_and_Inclusive_Education

- ٩ Commonwealth of Australia.(2016). Access to real learning: the impact of policy, funding and culture on students with disability, Parliament House, Canberra.
- ١٠ Marks, G. N. (2015). Do Catholic and independent schools “add-value” to students’ tertiary entrance performance? Evidence from longitudinal population data. Australian Journal of Education, 59(2), 133-157.
- ١١ Australian Government. (2015). Planning for personalised learning and support: A national resource. Canberra: DET, p.2.
- ١٢ Australian Government. (2011). Australian Professional Standards for Teachers. AITSL, Melbourne, p.7.
- ١٣ Barr, A., Gillard, J., Firth, V., Scrymgour, M., Welford, R., Lomax-Smith, J., ... & Constable, E. (2008). Melbourne declaration on educational goals for young
- ١٤ Konza, D. (2008). Inclusion of students with disabilities in new times: Responding to the challenge. p.38.
- ١٥ PHILIP MAXWELL RUDDOCK, Attorney-General(2005) formulate these Standards under)paragraph 31 (1) (b) of the Disability Discrimination Act1992.
- ١٦ Ruddock, P. H. I. L. I. P. (2005). Disability standards for education 2005. Commonwealth of Australia. Federal Register of Legislative Instruments F2005L007672006.
- ١٧ United Nations Educational Scientific and Cultural organization (1994). The Salamanca Statement and Framework for Action on Special Needs Education Salamanca, Spain: UN.

ثالثا : مواقع على شبكة الانترنت

-١

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7>

-٢

<https://www.ajnet.me/encyclopedia/2010/12/16/%D8%A3%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A>



مجلة كلية التربية . جامعة طنطا

ISSN (Print):- 1110-1237

ISSN (Online):- 2735-3761

<https://mkmgmt.journals.ekb.eg>

المجلد (٩١) العدد الثاني ج (٣) أبريل ٢٠٢٥



-٣

<https://www.ajnet.me/encyclopedia/2010/12/16/%D8%A3%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A>

<https://engage.dss.gov.au/wp-content/uploads/2020/11/CYDA-supplementary-resource-for-NDS-beyond-2020-submission-1.pdf>

-٤